



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

النسخة الأصلية من القرار: بالإنكليزية

ليبيا

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع إبان دورته الحادية عشرة بعد المائتين
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)



سهام سرقية © صورة بإذن من أسرة سرقية

الحالة LBY-01

ليبيا: برلمان منتمٍ إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: أنثى - عضو مستقل في مجلس النواب

قبول الجهة المقدّمة للبلاغ: الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من القسم "أولاً" من الملحق الأول من لائحة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

تاريخ تقديم البلاغ: تموز/يوليو 2019

القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي:
آذار/مارس 2022

البعثات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع السابقة للجنة: جلسة استماع للوفد الليبي إبان الدورة 146 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

أحدث مستجدات المتابعة:

- الرسائل الواردة من السلطات المعنية: رسالة من رئيس مجلس النواب (تموز/يوليو 2020)
- الرسائل الواردة من الجهة المقدّمة للبلاغ: كانون الأول/ديسمبر 2022
- الرسائل الموجهة إلى السلطات المعنية: رسالة إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)
- الرسائل الموجهة إلى الجهة المقدّمة للبلاغ: شباط/فبراير 2023

LBY-01 - سهام سرقية

الانتهاكات المدعى بها في مجال حقوق الإنسان

- ✓ اختطاف
- ✓ تهديدات وأعمال ترهيب
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ إفلات من العقاب

ألف - ملخص الحالة

أفادت الجهة المقدّمة للبلاغ بما يلي:

اختُطفت السيدة سهام سرقية من منزلها في 17 تموز/يوليو 2019. إذ قام أكثر من عشرة رجال مسلحين ملثمين بمداهمة منزلها في حدود الساعة الثانية صباحاً بعد إغراقه في الظلام كما لو انقطعت عنه الكهرباء وحدوث انفجار داخله. وفي أثناء الهجوم، أصيب زوج السيدة سرقية بالرصاص في ساقه وأصيب في عينه وضُرب أحد أبنائها ضرباً مبرحاً في أثناء عملية اختطافها. وعقب الهجوم، نُقل زوج السيدة سرقية وابنها إلى المستشفى ولم يُسمح لهما بتلقي أي زيارات. وادعت الجهة المقدّمة للبلاغ أن عناصر من الميليشيا صادرت هواتف أسرة السيدة سرقية لمنعهم من إبلاغ وسائل الإعلام بالهجوم.

وأفادت الجهة المقدّمة للبلاغ بأن المختطفين من عناصر الكتيبة 106 التابعة للجيش الوطني الليبي الذي يقوده السيد خليفة حفتر، نظراً إلى أسلوب عملهم والسيارات المستخدمة فضلاً عن كتابة عبارة "الجيش خط أحمر" [أي لا يمكن تجاوزه] واسم السرايا المسؤولة عن الاختطاف - وهو "أولياء الدم" - على جدار منزل السيدة سرقية. وأوضحت الجهة المقدّمة للبلاغ أن المهاجمين كانوا يستقلون سيارات تابعة لجهاز المباحث الجنائية الليبي التابع للحكومة المؤقتة في شرق ليبيا.

ووفقاً للمعلومات التي أفادت بها الجهة المقدّمة للبلاغ، كان اختطاف السيدة سرقية رداً على موقفها السياسي المعادي للعمليات العسكرية في طرابلس، إذ اختُطف من منزلها بعد وقت قصير من إجراء مقابلة انتقدت فيها الهجمات العسكرية ودعت إلى حقن الدماء. وترى الجهة المقدّمة للبلاغ أن اختطاف السيدة سرقية لم يكن عملاً من أعمال العنف العشوائية نظراً لانتقادها الصريح للسيد خليفة حفتر وظروف واقعة الهجوم. وأفادت الجهة المقدّمة للبلاغ بأن عدداً من المسؤولين الليبيين يعيشون بالقرب من منزل السيدة سرقية، ومنهم رئيس بلدية بنغازي، فكان بإمكانهم التدخل عن طريق إرسال حراسهم المسلحين لمنع عملية الهجوم أو إحباطها ولكنهم امتنعوا عمداً عن القيام بذلك.

وفي 18 تموز/يوليو 2019، أصدر مجلس النواب الليبي بطريق بياناً أدان فيه بشدة اختطاف السيدة سرقية على يد مجهولين، وناشد فيه وزارة الداخلية وكل عناصر الأمن تكثيف جهودهم من أجل تحديد مكان السيدة سرقية وضمان الإفراج عنها فوراً ومحكمة المسؤولين عن اختطافها. وقام النائبان الأول والثاني لرئيس مجلس النواب بإبلاغ لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، في جلسة استماع عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بأن وزير الداخلية بالحكومة المؤقتة في شرق ليبيا أفاد بأنه من المحتمل أن تكون مجموعات إرهابية مسؤولة عن اختطاف السيدة سرقية، وبأن مجلس النواب يستمر في متابعة القضية التي لا تزال رهن التحقيق، وبأنه من المحتمل أن يتم العثور على السيدة سرقية على قيد الحياة.

وخلصت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق التي شكّلت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا منذ عام 2016، في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2021، إلى وجود أسباب وجيهة لاعتقاد أن السيدة سرقية من ضحايا الاختفاء القسري، ورأت أن السلطات الليبية المختصة عجزت عن حماية حياة السيدة سرقية، وأشارت إلى وجود أدلة على أن السيدة سرقية قد اختطفها إما الجيش الوطني الليبي وإما الجماعات المسلحة التابعة له. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2022، أعربت السيدة ستيغاني وليامز، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، علناً عن قلقها بشأن قضية السيدة سرقية ودعت "السلطات المعنية إلى تقديم معلومات عن مكان وجودها".

وفي جلسة استماع عُقدت مع وفد برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب إبان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2023، جمعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين المعلومات الملخصة فيما يلي بشأن وضع السيدة سهام سرقية والخطوات التي اتخذتها السلطات الليبية في قضيتها:

- طُلب من وزير الداخلية النظر في القضية على وجه السرعة، ثم قدّم الوزير استنتاجاته الأولية إلى مجلس النواب في 18 تموز/يوليو 2019. وفي 29 تموز/يوليو 2019، كلف رئيس مجلس النواب لجنة الشؤون الداخلية بمتابعة القضية مع وزير الداخلية. وفي 1 آب/أغسطس 2019، أحيل محضر جمع الاستدلالات إلى المحامي العام وفتح على إثره محضر تحقيق (رقم 2019/2254) واستُدعي المجني عليهم وشهود الواقعة.
- في 8 أيلول/سبتمبر 2019، أرسل المحامي العام (النائب العام) رسالة إلى رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث في بنغازي كلفه فيها بتعيين خبير لتحليل البصمات المتروكة على الطلقة الفارغة وبنقدية الصيد اللتين عُثِر عليهما في مسرح الجريمة. وفضلاً عن ذلك، استُدعي رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث للإدلاء بشهادته أمام مكتب المحامي العام. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، طلب وكيل النيابة العامة المختص بالتحقيق من رئيس قسم البحث الجنائي التعميم ومخاطبة إدارة السجون والشرطة العسكرية للتحري عن سائقي المركبات التي ذكر حضورها يوم الواقعة حتى يتسنى التحقيق معهم.

- في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدّم وزير الداخلية إحاطة إلى مجلس النواب. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، طُلب من المحامي العام (النائب العام) موافاة مجلس النواب بنتائج التحقيقات في واقعة اختفاء السيدة

سرقية. ونتيجةً لذلك، أحال المحامي العام نسخة من مذكرة وكيل النيابة العامة المختص بالتحقيق فضلاً عن نسخة من جميع المراسلات والإجراءات المتخذة حيال الواقعة إلى مجلس النواب.

- في 30 حزيران/يونيو 2021، قدّم مكتب المحامي العام (النائب العام) في بنغازي تقريراً إلى مجلس النواب عن الخطوات المتخذة بشأن واقعة السيدة سرقية. وشمل ذلك تعيين خير للحرائق لإعداد تقرير عن الواقعة؛ وتكليف وكيل النيابة العامة بالتوسع في الاستدلال والبحث والتحري عن المتهمين وضبطهم وإحضارهم بسرعة؛ وجمع شهادات الضحايا والشهود؛ وتتبع كاميرات المراقبة يوم الواقعة لبيان المكان الذي حضرت منه المركبات التي كان على متنها المتهمين؛ وأخيراً، إثبات كل ذلك في محضر.
- تُعدّ واقعة السيدة سرقية جريمة جنائية لا تزال قيد التحقيق الجنائي القضائي بمعرفة المحامي العام. ويتابع مجلس النواب القضية قدر المستطاع عن طريق لجنة الشؤون القانونية التابعة له، نظراً إلى أنه لا يجوز للبرلمان التدخل في عمل النيابة العامة بوصفها هيئة مستقلة في ليبيا. ويمكن أن يعزى عدم إحراز تقدم إلى أن وزارة العدل لا تتمتع بسلطة تنفيذية.

وفي جلسة الاستماع أمام اللجنة، أعرب الوفد أيضاً عن أسفه لأن واقعة السيدة سرقية ليست واقعة معزولة. إذ يُدعى أن السيد حسن الفرجاني - وهو نائب ليبي عن ترهونة - قد تعرض للاختطاف في 2 آذار/مارس 2023. وشدد الوفد على أن البرلمان في ليبيا يُستهدف بخاصة بسبب انتمائهن السياسي، وتوجّه إليهن تهديدات خطيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تُستخدم بشكل متزايد للتقليل من شأن عملهن وعمل جميع النواب والتحريض على الكراهية والعنف ضدهم وضد أفراد أسرهم. وأضاف الوفد أن الاختفاء القسري للسيدة سرقية حدث نتيجة حملة كراهية عبر الإنترنت شنّها عليها خصومها السياسيون والأشخاص الآخرون الذين حضروا المقابلة الهاتفية التي أجرتها يوم اختطافها.

وأكد الوفد الليبي مجدداً أن مجلس النواب بذل كل ما في وسعه لمعرفة مصير السيدة سرقية. وأوضح أنه ليس لديه ما يشير إلى ما إذا كانت لا تزال على قيد الحياة أم لا. واستناداً إلى النتائج الأولية للتحقيقات، يبدو أن الكتيبة 106، التي لا تخضع لقيادة الجيش الوطني الليبي بحسب الوفد، هي المشتبه به الرئيسي في هذه القضية. فقد استغلت هذه الكتيبة المارقة اضطراب الأوضاع الأمنية في ليبيا فيما بين عامي 2018 و2019 لارتكاب العديد من الجرائم التي ظلت دون عقاب. ويأمل الوفد أن يؤدي تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد إلى تطورات جديدة في هذه القضية.

وشكر الوفد اللجنة على عملها ودعاها إلى مواصلة النظر في حالة السيدة سرقية لمعرفة مصيرها. وأوضح الوفد أن عمل مجلس النواب وسلامة أعضائه يواجهان تحديات كبيرة بسبب استمرار النزاع والانقسامات في ليبيا ووفرة الأسلحة التي تشجع على العنف في البلاد. ودعا الوفد اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، إلى التنديد بالانتهاكات المماثلة وإدانتها وتكثيف جهودها لإنهاء الانقسام والعنف في ليبيا وحماية أرواح جميع الليبيين، بمن فيهم النواب.

باء - القرار

إنّ المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

- 1 - يشكر السلطات الليبية على اجتماعها باللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إبّان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي من أجل مناقشة حالة السيدة سرقية، وعلى المعلومات المقدّمة عن الخطوات التي اتخذها مجلس النواب والسلطات الليبية بشأن هذه الحالة؛
- 2 - ويقرّ مجدداً بالأوضاع الاستثنائية السائدة في ليبيا وبالتحديات الهائلة التي تواجه احترام القانون والنظام في البلد؛ ويعرب عن تأييده لجميع أعضاء مجلس النواب في ليبيا، وبخاصة النائبات اللواتي يُستهدفن على شبكة الإنترنت وخارجها بسبب جنسهن وعملهن السياسي؛ ويشدد على أنه ينبغي التمسك بحقوق الإنسان الخاصة بأعضاء مجلس النواب الليبي بأيّ ثمن؛ ويحث السلطات التنفيذية في ليبيا على أن تتخذ التدابير المناسبة لمحاسبة المسؤولين عن اختطاف السيدة سرقية وموافاته بمعلومات عن مصيرها؛

- 3 - ويعرب عن قلقه إزاء الادعاءات الجديدة التي تفيد بأن السيدة سرقية استُهدفت نتيجة حملة كراهية شُنت عليها عبر الإنترنت وحرضت على إيذائها جسدياً؛ وتلاحظ مع القلق أن هذا النوع من حملات المضايقة والكراهية عبر الإنترنت يُستخدم بانتظام للتقليل من شأن عمل البرلمانين في ليبيا، وبخاصة عمل البرلمانيات، بسبب انتمائهم السياسي وإعرايهم عن آرائهم السياسية؛ ويؤكد مجدداً أنه ينبغي أن تتمكن الليبيات من ممارسة حقوقهن المدنية والسياسية من دون عراقيل ولا التعرض للترهيب أو الخوف على حياتهن؛ ومن ثم يناشد السلطات المختصة ضمان عدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل الكراهية ضد النواب وبخاصة النائبات؛
- 4 - ويؤكد مجدداً الآثار الطويلة الأمد للإفلات من العقاب على نزاهة البرلمان وسلامته وقدرته على أداء دوره المؤسسي، وبخاصة عندما تُستهدف شخصيات بارزة في البرلمان بسبب آرائها السياسية كما حدث في هذه الحالة؛ ويشدد على أن الجرائم من هذا النوع لا بد أن تتكرر عندما يفلت مرتكبوها من العقاب لأن إفلاتهم من العقاب يشجعهم على مواصلة انتهاك حقوق البرلمانيات؛ ويحث السلطات الليبية على إثبات الحقيقة في قضية السيدة سرقية من أجل توجيه رسالة قوية إلى المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان مفادها أنه لا مكان للإفلات من العقاب في ليبيا؛
- 5 - ويحيط علماً بالالتماس الذي قدّمه الوفد البرلماني الليبي من أجل مواصلة النظر في حالة السيدة سرقية وغيرها من حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تعرض لها نواب آخرون؛ ويشدد في هذا الصدد على أن تقديم بلاغ رسمي بشأن حالة النائب الفرجاني وأي نائب آخر تعرضت حقوقه للانتهاك سيخوّل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين السلطة للنظر في أوضاعهم؛
- 6 - ويكرر رغبته في الحصول على المزيد من المعلومات عن عمل بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا من أجل بحث سبل التعاون الممكنة للمساعدة على حل حالة السيدة سرقية؛
- 7 - ويطلب من الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والمحامي العام في ليبيا، ووزير العدل، وبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، والجهة المقدّمة للبلاغ، وأي طرف آخر يمكنه تقديم معلومات وجيهة؛
- 8 - ويطلب من اللجنة مواصلة النظر في هذه الحالة وموافاته بتقرير في هذا الشأن في الوقت المناسب.